



المعايير الإقليمية بشأن إقرارات الذمة المالية

حسين حسن

اختصاصي إقليمي

المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية

تعزيز فعالية منظومة إقرار الذمة المالية في فلسطين

رام الله، فلسطين، 11-12 أيار 2015

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

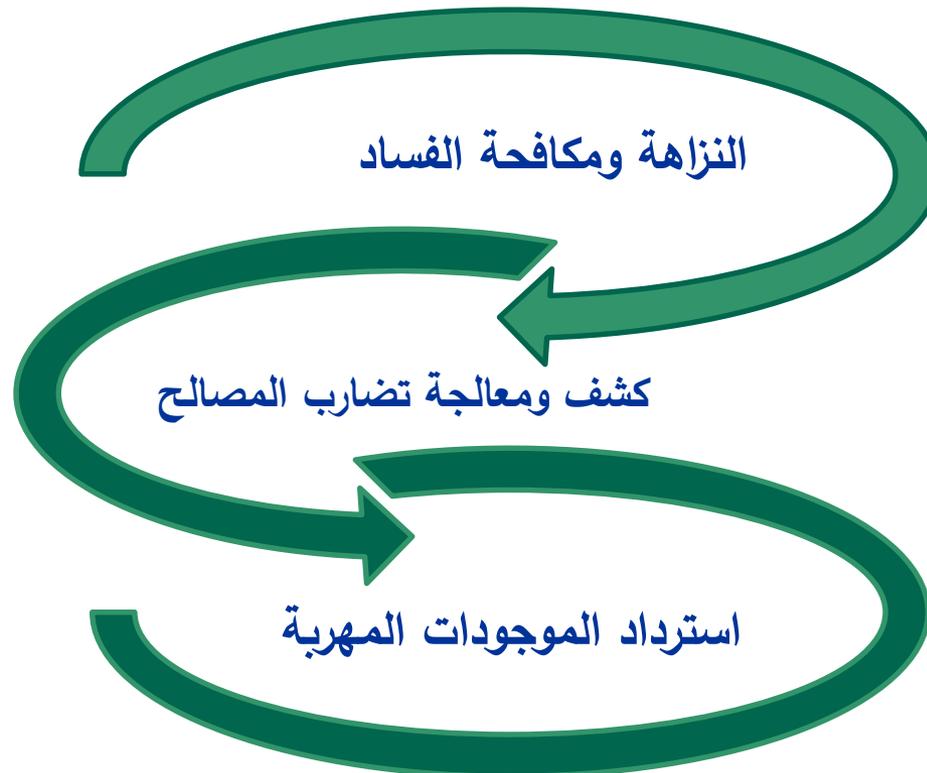


المحتويات

- السياق والأهمية والدور
- مصادر الالتزام
- النطاق الموضوعي للالتزام
- النطاق الشخصي للالتزام
- جزاءات عدم الامتثال
- الوضع في البلدان العربية
- خلاصات

السياق والأهمية والدور

- السياق التاريخي الاجتماعي الثقافي
- الأهمية والدور وفقا للمعايير الإقليمية





مصدر الالتزام

- الاتفاقيات الدولية والإقليمية (الاتفاقية العربية والاتفاقية الدولية)
- استراتيجيات مكافحة الفساد (الأردن، فلسطين، السعودية والمغرب)
- قوانين مكافحة الفساد (فلسطين واليمن)
- قوانين هيئات مكافحة الفساد (الكويت والعراق)
- قوانين الكسب غير المشروع (الأردن، العراق، مصر ولبنان)
- قوانين تضارب المصالح (مصر وتونس)
- القوانين المتخصصة (تونس والمغرب والأردن واليمن)

النطاق الموضوعي للالتزام

■ التزامات على الموظف العام:

- الإقرار بالذمة المالية
- الإبلاغ وحفظ سجلات عن الحسابات في الخارج

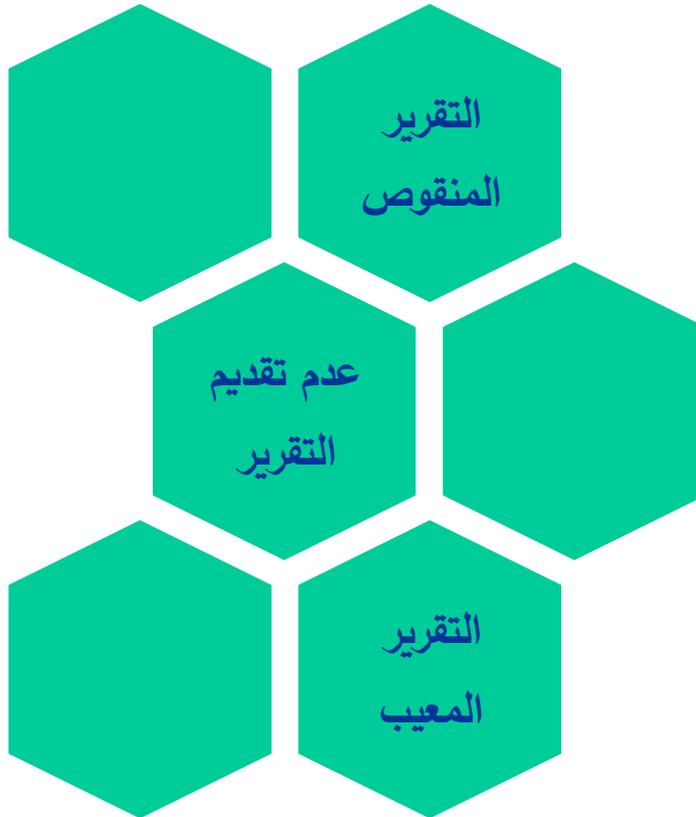
■ التزامات على الدولة:

- تقاسم تلك المعلومات مع السلطات المختصة في الدول الأخرى: في حالات استرداد الموجودات
- رقابة حسابات المكلفين بخدمة عامة

النطاق الشخصي للالتزام

- التزم خاص بالموظفين العموميين: «أي شخص يشغل وظيفة عمومية أو من يعتبر في حكم الموظف العمومي وفقا لقانون الدولة الطرف»
- غير معني بالقطاع الخاص
- هل تلزم الاتفاقية أن يكون كل الموظفين خاضعون لنظام إقرار الذمة المالية؟

جزاءات عدم الامتثال



■ تناسب الجزاءات

■ على من توقع

■ طبيعة الجزاءات

○ الجزاءات الجنائية

○ الجزاءات الإدارية



السمات المميزة لنظم إقرار الذمة المالية في البلدان العربية

- التوسع في نطاق الخاضعين للالتزام
- التوسع في مضمون إقرارات الذمة المالية
- دورية إقرارات الذمة المالية
- التدقيق المستندي
- أتمتة نظم إقرار الذمة المالية في البلدان العربية



UN
DP

السّمات المميّزة لنظم إقرار الذمة المالية في البلدان العربية ||

▪ تلقي وحفظ وفحص الإقرارات:

- الكويت
- فلسطين
- اليمن
- السعودية

هيئة مكافحة الفساد

- الأردن
- مصر

إدارة بوزارة العدل

- العراق

لجان لامركزية في المؤسسات الحكومية



خلاصات

1. التشابه الكبير والتكامل بين المعايير الدولية والإقليمية؛
2. نظام خاص بالموظفين العموميين أو من في حكمهم؛
3. لا يشترط إخضاع جميع الموظفين أو من في حكمهم؛
4. أخذ الإمكانيات المادية والبشرية في الحسبان؛
5. الجهة القائمة على التنفيذ: لامركزية التجميع ومركزية الحفظ والتدقيق؛
5. دور المجتمع المدني والقطاع الخاص.



شكراً على الإصغاء

hussein.hassan@undp.org

Skype: Husseinhassan11

Twitter: @Hussein__Hassan

www.undp-aciacc.org

Twitter : https://twitter.com/UNDP_ACIIAC

Facebook: <https://www.facebook.com/undpaciacc>

